بيان

مقدم من دولة قطر

يلقيه

السيد حمد عبد الله السليطي

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٦٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمام

اللجنة السادسة

حول

نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقاته

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

١٥-١٦ أكتوبر ٢٠١٤

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

يود وفد دولة قطر أن يُرحِّب بمواصلة اللجنة السادسة بحث موضوع الولاية القضائية العالمية وتطبيقاته، كما نعرب عن دعمنا لتشكيل الفريق العامل تنفيذاً لقرار الدورة (٦٨) للجمعية العامة رقم ١١٧/٦٨. كما نود ان نشكر الأمين العام على جهوده القيمة في إعداد التقرير المقدم الى الدورة (٦٩) للجمعية العامة، الوارد في الوثيقة A/69/174.

السيد الرئيس،

تولي دولة قطر أهمية خاصة لموضوع الولاية القضائية العالمية،

إطار الولاية القضائية.

وعلى الرغم من المخاطر التي تُهدِّد المجتمع الدولي، نتيجة لارتكاب الجرائم الدولية وفظائع حقوق الإنسان، وضرورة مساءلة مرتكبيها، إلا أنه

الضحايا سيتزايد يوماً بعد يوم، من قتل وتشريد للملايين من البشر وقصف بالطائرات وتجويع وترويع للسكان الآمنين، فليس لهم ذنب سوى كونهم يُطالبون بحقوقهم المشروعة في الحرية والكرامة وتقرير المصير، وفق ما يكفله لهم القانون الدولي والشرائع السماوية.

إن من الواضح ان الجناة أصبحوا يحتمون بالثغرات التي تعتري المواثيق الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، لكي يواصلوا جرائمهم ويفلتون من العقاب تحت ذرائع واهية وضعف في الإرادة السياسية الدولية.

وعلى هذا الأساس، فإن التوصل الى تحديد نطاق الولاية القضائية العالمية يتسم بأهمية بالغة، لكي تتطرق على الوسائل الكفيلة